

Distr.: General
1 December 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه المذكرة المفاهيمية المعدة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة الرفيعة المستوى حول موضوع ”الوقاية من الكوارث: خطة عالمية من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول“، التي ستجرى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارزون

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

071216 061216 16-21223 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة
مذكرة مفاهيمية بشأن مناقشة مجلس الأمن المفتوحة حول موضوع "الوقاية من الكوارث: خطة عالمية من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول"، المزمع إجراؤها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

أولا - مقدمة

ستعقد إسبانيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن كيفية تعزيز النظام الوقائي لتجنب الكوارث الإنسانية والسياسية والاقتصادية التي ستنجم عن استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية على يد الجهات غير التابعة للدول، وخاصة الإرهابيين. وهذا الموضوع يندرج في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل". وأثناء هذه المناقشة المفتوحة ستؤخذ في الاعتبار الاستنتاجات الواردة في تقرير الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المزمع إرساله إلى المجلس بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦^(١)، والذي سيشكل أساس خطة عالمية لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بحلول عام ٢٠٢١، عندما تنتهي الترتيبات المؤسسية الحالية التي اعتمدها المجلس. وسيرأس الاجتماع وزير الشؤون الخارجية والتعاون لمملكة إسبانيا، ألفونسو داستيس.

ثانيا - التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والجهات غير التابعة للدول

يعد خطر استخدام الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما الإرهابيين، لأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، أكبر خطر يهدد الأمن العالمي. ومن الصعب تقييم احتمالات هذا التهديد بسبب عدم حدوث هجوم واسع النطاق حتى الآن. غير أن ذلك لا يعني أنه لن يحدث، فالإرهابيون أبانوا عن نية تطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدامها وعن القدرة على تنفيذ ذلك. وفي المجال النووي نعلم أن هناك ٢٠٠٠ طن متري من المواد

(١) لاحظ مجلس الأمن في قراره ١٩٧٧ (٢٠١١) أن تنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الوجه الأكمل مهمة طويلة الأجل تتطلب جهودا متصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكلف اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بأن تجري استعراضا شاملا لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يتضمن، إذا لزم الأمر، توصيات بشأن إدخال تعديلات على الولاية، قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

النووية القابلة للاستخدام (اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المعزول) والتي يمكن إذا لم توفر لها الحماية الكافية أن تقع في أيدي آثمة وأن تستخدمها جهات غير تابعة لدول من أجل نشر الخراب. وقد أكدت التقارير الواردة من آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن مواد كيميائية سمية قد استخدمت كسلاح في سوريا على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهناك ادعاءات جديدة تفيد بأن الإرهابيين يواصلون استخدامها أو يحاولون استخدامها. وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا أن تنظيم داعش قد استخدم الأسلحة الكيميائية في العراق وأنه طور برنامجا لصنع أسلحة كيميائية مرتجلة. وفي المجال البيولوجي، لا يقل الخطر جسامة: فالعوامل البيولوجية المعدية موجودة في الطبيعة ولها نطاق واسع (البشر والحيوانات والنباتات). وكثير من هذه العوامل سهلة المنال ولا تحتاج إلى معارف علمية متطورة وتكاليف تطويرها واستخدامها منخفضة. ويمكن أن يكون مدى الضرر كبيرا، لأن هذه العوامل يمكن أن تكون لها آثار مميتة ومعتلة للحركة على الكائنات الحية التي قد يستهدفها هجوم بيولوجي. ومثل هذا الهجوم لن تكون له آثار مدمرة على الإنسان أو الحيوان أو النبات فحسب، بل يمكن أيضا أن يسبب في خسارة اقتصادية كبرى ويخلف عواقب اجتماعية وإنسانية أوسع نطاقا.

وعلاوة على ذلك، يشير أحد المصادر المتخصصة وهو تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، إلى "وجود قلق مستمر بشأن الأمن النووي". وتكشف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي أنه حدثت زيادة مطردة في الحوادث النووية والكيميائية، وكذلك في الحوادث الحاصلة في الميدان البيولوجي، وإن كانت هذه الأخيرة أقل تواترا.

ويكمن أحد العوامل الأخرى التي تنطوي على مخاطر في وتيرة التقدم الهائلة والسريعة في مضممار العلوم والتكنولوجيا. وهذه التطورات تمد البشرية بفوائد جمّة، لكنها تنطوي أيضا على إمكانات إساءة الاستخدام، كاستخدام تكنولوجيات المعلومات بصورة غير قانونية لنقل تكنولوجيا حساسة، أو استغلال الثغرات في نظم الدفع الإلكترونية لنقل الأموال عبر ولايات قضائية تقل فيها الأطر القانونية الفعالة بهدف تمويل أنشطة الانتشار غير المشروعة. وفي سياق آخر، فإن التطورات الحاصلة في المعاملات التجارية واللوجستية والاقتصادية العالمية تزيد من صعوبة قيام الدول بوضع ضوابط فعالة لمنع أنشطة الانتشار وتحديد مصدر المعاملات غير المشروعة. وهذا يمكن الإرهابيين من الاستفادة من الشبكات الإجرامية عبر الوطنية للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وتتطور المخاطر والتحديات الناجمة عن التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا (في سياق ما يسمى "الثورة الصناعية

الرابعة“ بوتيرة أسرع من قدرة الحكومات على التصدي لها. ولذلك من الضروري اتخاذ إجراءات في أسرع وقت ممكن.

ثالثاً - تدابير التصدي من جانب المجتمع الدولي

اتخذت مبادرات مختلفة طيلة عام ٢٠١٦ للتصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد جهات غير تابعة لدول. وتناول المشاركون في الاجتماع الرابع لمؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن العاصمة، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، مسألة الإرهاب النووي وعملوا على زيادة صعوبة حصول الإرهابيين على المواد النووية. كما أن المؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي لعام ٢٠١٦ الذي سيعقد في فيينا في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، سيسهم في تعزيز الجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية، والتصدي للتحديات والأخطار المقبلة التي تهدد الأمن في العالم. وفي المجال الكيميائي، يعكف الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب، التابع للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على دراسة سبل مكافحة الإرهاب الكيميائي ومنعه. وأبان عمل آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً عن أهمية هذا النوع من الكيانات، لا لضمان محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية فحسب، بل أيضاً باعتبارها رادعاً. أما في المجال البيولوجي، فإن المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، فسينظر في جملة أمور منها التهديدات التي تشكلها الجهات غير التابعة للدول، ومخاطر إساءة الاستعمال الكامنة في علوم الحياة وضرورة عدم تفويت الفوائد التي يمكن جنيها منها. ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر الاقتراح المتعلق بوضع اتفاقية بشأن الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، على غرار الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

أمّا في مجلس الأمن فإن المبادرة الرئيسية في هذا المجال هي الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي أجري خلال السنتين الماضيتين والذي سيتمخض عن تقرير يقدم إلى مجلس الأمن. ومن المؤكد أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو الصك الرئيسي في هذا الصدد لأنه الصك الوحيد الملزم قانوناً الذي يشمل جميع أسلحة الدمار الشامل الثلاثة مع التركيز على منع انتشار هذه الأسلحة، وكذلك وسائل إيصالها والمواد المتصلة بها كيلا تقع في يد جهات غير تابعة لدول، وخاصة الإرهابيين.

رابعاً - نتائج الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين، وينبغي لمجلس الأمن أن يكتف جهوده من أجل تعزيز تنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذاً كاملاً. وتشمل الجوانب الرئيسية الأخرى التي سلّط عليها الضوء خلال الاستعراض تسارع وتيرة تطور مخاطر الانتشار وزيادتها فيما يتعلق بالجهات غير التابعة للدول، وهي مخاطر ناشئة عن التطورات في مجال الإرهاب واحتمالات إساءة الاستخدام الناشئة عن أوجه التقدم السريع في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وكذلك ضرورة مراعاة هذه التطورات.

وفي الفترة قيد الاستعراض، زاد عدد التدابير الملزمة قانوناً التي اعتمدها الدول لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما من خلال اتخاذ إجراءات لحظر أنشطة الجهات غير التابعة للدول المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم أيضاً على صعيد تدابير حصر تلك الأسلحة وتأمينها ومراقبة صادراتها، فمن الواضح أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة، بالنسبة للعديد من الدول، لسد الثغرات في هذه المجالات. وتجدد الإشارة على وجه الخصوص إلى قلة عدد التدابير المتخذة لتأمين إنتاج المواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدام تلك المواد وتخزينها ونقلها. وعلى الصعيد الإقليمي، تفاوتت أيضاً درجة التقدم المحرز بشأن التدابير التي اعتمدها الدول تبعاً لظروفها المحلية مثل مستوى هياكلها الأساسية الصناعية وحالتها الاقتصادية.

وقد استطاع مجلس الأمن، من خلال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إقامة حوار منتظم مع الدول، ولا سيما من خلال الزيارات التي قام بها بناء على دعوة، حيث يجري، على سبيل المثال، معالجة الثغرات في التنفيذ وتحديد الاحتياجات من المساعدة.

ونظراً إلى أن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول خطر عالمي، فمن المهم أن تشارك في الوقاية منه والتصدي له جهات فاعلة رئيسية، مثل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومن دواعي التشجيع في هذا الصدد أن نرى أن شبكة حقيقية من المسؤولين المختصين يجري إنشاؤها من خلال تعيين الدول والمنظمات الدولية لجهات الاتصال المعنية بالقرار ١٥٤٠.

وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد في اعتماد التدابير الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول، فإن وتيرة هذا التقدم وتفاوته يؤكدان أن

تحقيق هدف التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مهمة طويلة الأجل تتطلب جهودا مستمرة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وسيطلب ذلك أيضا دعما مطردا ومكثفا من مجلس الأمن والتفاعل المباشر مع الدول. وسيلزم أيضا تقديم الدعم المستمر من جانب المكونات الأخرى للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، من الضروري زيادة مشاركة مجلس الأمن عن كثب في تنسيق الأنشطة من أجل تجنب الازدواجية والتركيز على المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى العمل. وكما يتضح من طلبات المساعدة المقدمة من الدول، فإن كثيرا منها تحتاج إلى المساعدة في بناء القدرة على تنفيذ التزاماتها على نحو فعال.

وقد أحرز مجلس الأمن، عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، تقدما هاما في اعتماد نهج إقليمي لتعزيز العمل على تقوية قدرته على الاستجابة للطلبات التي تتطلب دعما ماليا مخصصا.

وينبغي بذل كل جهد ممكن لتركيز التفاعلات المباشرة مع الدول على المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى هذه التفاعلات وعلى المواضيع التي يضعف فيها التنفيذ عموما مثل تنفيذ الالتزامات باتخاذ وإنفاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية ترمي إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة (الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤))، ولا سيما الالتزامات في المجالات الكيميائية والبيولوجية.

ويمكن تعزيز هيكل دعم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، توخيا لتحقيق الكفاءة والفعالية، لا سيما في ضوء ازدياد أنشطة اللجنة والحاجة إلى تقديم مساعدة أفضل إلى الدول الأعضاء.

خامسا - المسائل المقترحة للمناقشة

يتمثل الهدف الرئيسي المتوخى من المناقشة الرفيعة المستوى في التفكير في التدابير العملية التي يمكن لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاعات ذات الصلة من المجتمع المدني والبرلمانيين أن يتخذوها لمنع الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما الإرهابيين، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها. وتستند المناقشة المفتوحة إلى الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويشجّع المشاركون في المناقشة المفتوحة على اتباع نهج ملموس وعملي المنحى، ومن ثم إيجاد الزخم اللازم لتحسين فعالية النظام الوقائي في مكافحة

انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويشجّعون أيضا على إعلان التزامات محددة من أجل تنفيذ التوصيات الرئيسية المبنية عن الاستعراض الشامل، بما في ذلك تقديم الدعم المالي من الجهات التي لديها القدرة على القيام بذلك، بغية الدفع قدما بالخطوة العالمية لعدم الانتشار والإسهام مباشرة في إيجاد عالم أكثر أمنا.

وتشمل المسائل التي سينظر فيها ما يلي:

- التدابير التي تعتزم الدول الأعضاء اعتمادها في المجالات الرئيسية التي أبرزها الاستعراض الشامل، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ والمساعدة على بناء القدرات لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وسيكون من المفيد الإشارة إلى التقارير الوطنية واعتماد خطط عمل وطنية طوعية في هذا الميدان؛
- الإعلان عن برامج للمساعدة والتبرعات تساعد على تعزيز الخطوة العالمية من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛
- استنادا إلى الاستنتاجات والتوصيات الاستعراض الشامل، يُدعى المشاركون إلى تسليط الضوء على الممارسات الفعالة التي يمكن أن تعزز الخطوة العالمية؛
- يمكن لمجلس الأمن أن يفكر في سبل تعزيز النظام الوقائي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك من خلال تحليل الكيفية التي يمكن بها تدعيم هيكل عدم الانتشار، بغية زيادة التنسيق بين عناصره، والكيفية التي يمكن بها تعزيز عمل اللجان المختصة، ولا سيما لجنة القرار ١٥٤٠، وكيفية إجراء الرصد المحسن لتنفيذ الالتزامات السارية وتحليل مخاطر الانتشار؛
- يمكن أيضا للمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمبادرات الأخرى ذات الصلة، أن تعلن عن التدابير التي تعتزم اتخاذها من أجل تطبيق الخطوة العالمية في الممارسة العملية بغية منع الجهات غير التابعة للدول من استخدام أسلحة الدمار الشامل، على النحو المبين في الاستعراض الشامل. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تعلن عن الكيفية التي تعتزم بها تبادل المعلومات والتنسيق مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة، والكيفية التي يمكن أن تساعد بها في تنفيذ السياسات والتدابير ذات الصلة، وكيفية إيصال المساعدة إلى حيث تشتد فيها الحاجة إليها؛
- مناقشة سبل أفضل لتحسين الشفافية والتوعية لأن الشفافية أحد السمات الرئيسية في عمل مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. وهذا يضيف مزيدا من الشرعية على

أعماله ويوحي بمزيد من الثقة في المؤسسة. وإذا أريد تنفيذ الخطة العالمية المبينة في الاستعراض الشامل على الوجه السليم، وعلى الرغم من المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدول، فينبغي فهم الخطة بوضوح من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، مثل المنظمات الدولية والمجتمع المدني، ولا سيما أوساط الصناعة والأوساط الأكاديمية.

سادسا - المشاركة والإحاطات والجوانب الإجرائية والنتائج

سوف يرأس المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى وزير الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا، ألفونسو داستيس.

وسيقدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن.

وباسم المجتمع المدني، سيقدم رئيس مركز ستيمسون، براين فينلي، والرئيس التنفيذي لشركة DHL، فرانك أبيل، الذي وجهت إليه الدعوة وينتظر تأكيد المشاركة لاحقا، إحاطة إلى المجلس. وبموجب المادة ٣٩، من المتوقع أن تشارك في المناقشة المفتوحة منظمات ومبادرات دولية وإقليمية ودون إقليمية ذات صلة.

ويشجع المشاركون على الإدلاء ببيانات موجزة ولكنها رصينة ومركزة لا تتجاوز مدتها ٤ دقائق خلال المناقشة المفتوحة حتى يتسنى إجراء حوار فعال بشأن الخطة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الجهات غير التابعة للدول على النحو المبين في الاستعراض الشامل. ويمكن إرسال البيانات الطويلة مسبقا إلى العنوان التالي: sc-1540-committee@un.org. وستنشر على الموقع الشبكي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠.

ويتوقع صدور وثيقة ختامية عن الاستعراض الشامل.